

ممارسات قتل وإعدام الجزائريين خلال حكم السيف 1830-1870 The practice of killing and executing Algerians during the rule of the sword 1830-1870

عثمان زغب*

جامعة الوادي (الجزائر)، atmane-zegueb@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام : 2021/09/24 ؛ تاريخ القبول : 2021/12/07 ؛ تاريخ النشر : 2022/01/30

Abstract

constitutes indiscriminate killing and execution; A familiar aspect of the French occupation administration in Algeria; Especially during the period of military rule, and the campaigns of the Army of Africa. The exceptional situation in dealing with the affairs of Algeria and Muslims in particular was a pretext for the leaders and officers of the French army to breach the most basic rules of international humanitarian law, and international conventions regulating conflict in case of war. The random executions that Algerians were subjected to were not based on trials, even if they were formal, except in the advanced periods of the military rule in Algeria.

These executions took the form of isolated individual cases; However, it also adopted the method of mass liquidation of the Muslim population, as part of a blatant extermination war strategy.

Keywords: execution; Justice; Occupation; repression; Algerians.

المخلص

يشكل القتل والإعدام العشوائي؛ مظهرا معتادا لدى إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر؛ خاصة خلال فترة الحكم العسكري، وحملة جيش إفريقيا. لقد كانت الحالة الاستثنائية في التعامل مع شؤون الجزائر والمسلمين بالخصوص ذريعة لدى قادة وضباط الجيش الفرنسي لاختراق أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني، والاتفاقيات الدولية المنظمة للصراع في حالة الحروب. ولم تكن حالات الإعدام العشوائي التي يخضع لها الجزائريون تستند إلى محاكمات ولو كانت شكلية ماعدا في فترات متقدمة من الحكم العسكري في الجزائر.

إن هذه الإعدامات أخذت شكل الحالات الفردية المعزولة؛ غير أنها أيضا اعتمدت أسلوب التصفية الجماعية للسكان المسلمين، ضمن إستراتيجية حرب إبادة مفضوحة.

الكلمات المفتاحية: الإعدام؛ العدالة؛ الاحتلال؛ القمع؛ الجزائريين.

*المؤلف المراسل.

مقدمة :

كانت إدارة الاحتلال الفرنسي والحكومة الفرنسية تصر دوماً على نفي تطبيق قادتها العسكريين في الجزائر خلال حكم السيف لعمليات القتل والإعدام خارج القانون، غير أن شهادات قادتها وضباطها العسكريين في الجزائر تخالف هذه التصريحات، مما يدفعنا للتساؤل؛ عن تواطؤ إدارة الاحتلال الفرنسي وحكومة باريس لما يجري من عنف ممنهج بحق الجزائريين المسلمين، بحجة الحالة الاستثنائية في إفريقيا، وشراسة الجزائريين على حد قولهم، وعدم خضوعهم لإرادة الاحتلال الفرنسي، وإصرارهم على مقاومة المحتل، مما يعرقل مشاريع الاحتلال والاستعمار الفرنسي في البلاد..

إن الإشكالية الرئيسية التي ارتكزت عليها هذه الدراسة تركز أساساً للتساؤل عن مظاهر القتل والإعدام العشوائي في الجزائر من طرف قادة الاحتلال خلال حكم السيف 1830-1870 ومبرراته.

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية تطرح التساؤلات الفرعية التالية: كيف ظهرت ممارسات القتل والإعدام خارج القانون في الجزائر خلال الأربعين سنة الأولى من الاحتلال الفرنسي؟ وفيما تتمثل مظاهرها من خلال شهادات بعض قادة حملات الجيش الفرنسي؟ وكيف تحولت إلى سلوك معتاد لحكام وقادة الجزائر العسكريين؟ ما هي أبرز الأدوات المطبقة من طرف الفرنسيين في تصفية وإعدام الجزائريين بشكل فردي أو جماعي؟ فيما تتمثل مبررات قادة الاحتلال العسكري خلال حكم السيف في تنفيذ القتل والإعدام بحق الجزائريين المسلمين؟

أما المنهج المعتمد في هذه الدراسة، فيتمثل في المنهج التاريخي باعتماد الوصف التحليل لمختلف المعلومات المرتبطة بانتشار ممارسات القتل والإعدام بحق الجزائريين المسلمين خلال حكم السيف 1830-1870.

أما أهداف هذه الدراسة فيمكن تحديدها في إبراز مختلف الممارسات القمعية المعتمدة من طرف القادة العسكريين في الجزائر خلال بالعقود الأربعة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر والمنافية للقوانين والأعراف الدولية خلال الحروب. ومحاولة الغوص في دوافع وأهداف اللجوء لهذا السلوك العنيف والإجرامي بحق الجزائريين المسلمين.

1- مشاهد من الإعدام والقتل العشوائي خلال توسعات الجيش الفرنسي:

في الواقع إن ممارسات القتل والإعدام المعتادة من طرف القادة العسكريين الفرنسيين خلال حكم السيف بحق الجزائريين، قد أخذت عدة أشكال من تصفية فردية أو جماعية والتي يمكن وصفها بعمليات إبادة. كما لم تكن فقط مجرد رد فعل على اعتداءات الجزائريين على الجيش الفرنسي وأتباعه؛ بقدر ما كانت سلوكا ممنهجاً اعتمده القادة العسكريين لإرهاب الجزائريين وإخضاعهم لسلطة الاحتلال الفرنسي.

وحتى وإن سلمنا بأن بعض حالات القتل والإعدام كانت تتم عبر المؤسسات القضائية الاستعمارية فهذا لا يعني استثنائها من هذا السلوك بحكم أنّ هذه المحاكم هي مؤسسات الغازي المحتل التي تطبق عدالته وقوانينه على الجزائريين المحتلّين والمطالبين بالخضوع للأجنبي الدخيل على شاكلة "إذا كان خصمك القاضي من تقاضي". أما عمليات القتل والإعدام فقد كانت تأخذ عدة طرق كالقتل بالسيف أو البنادق أو المدافع وتصل إلى استعمال الخنق بالنار.

كان للحرب الإفريقية وفق ما ميّزها فرانسوا دوكونغ (François Ducuing) حقتان: الأولى كانت دفاعية دائماً تقريباً، بينما في الثانية امتازت بمعارك سريعة وحاسمة. شارك في قيادتها العديد من الحكام والجنرالات المتعاقبون من 1830 إلى 1840 على الأراضي الأفريقية؛ وانتهت الحقبة الثانية بأسر الأمير عبد القادر، ومن أبرز قائد لهذه المرحلة الثانية هو المارشال بوجو. وبدا جيش إفريقيا حسب هذا الأخير خلال المرحلة الثانية "يفهم بشكل أفضل الصعوبات التي يواجهها الجيش الفرنسي على التراب الجزائري والوسائل

المتاحة للتغلب عليها. من هذه الصعوبات، ما يعود إلى الطبيعة والمناخ وتكوين البلد، والبعض الآخر إلى عادات السكان". (Ducuing, 1868, pp. 87-88).

كما يوضح جورج ليتونج (Georges Létang) إستراتيجية الاستعمار العسكري في الجزائر بقوله: "أنشئت على قواعد عمليات مختارة بعناية في كل ولاية من ولايات الجزائر والتي يجب أن تحتل مخيمات كبيرة هناك، مقدّر لها أن تصبح البلدات أو المدن التي ستستبدل لاحقاً بالمستعمرين الأوروبيين. محصنة في هذه المعسكرات" من شأنها حسب هذا الأخير أن تكون منطلقاً لتحركات جيش إفريقيا لمعاينة القبائل المتمردة. (Létang, 1845, p. 20).

يتحدث كاميل روسي (Camille Rousset) عن قصة قمع وقتل بدم بارد استهدف قبيلة العوفية ضواحي الجزائر العاصمة؛ والمبررات التي قدمها الدوق دوريفيقو (le duc de Rovigo) كون هذه القبيلة لم تكن تملك سمعة طيبة فيما يتعلق باعتداءات السرقة " كما كانت مشتبته بها بشدة لإحداث فرار في الكتيبة من الفيلق الأجنبي الذي تأسس في الحراش (Maison-Carrée)". ففضل القائد العسكري الفرنسي حسب كاميل روسي (Camille Rousset) استخدام ما يصفه بـ"قوة العدالة"، فحاصرت قوة فرنسية تتكون من ثلاثمائة صيادي أفريقيا ومن الفيلق الأجنبي الدوار ليلتي 6 و7 أبريل 1832 فقتلوا جميعا باستثناء القليل من النساء والأطفال بالإضافة لأعمال النهب والسلب. حتى أن أحد المشرفين على عملية التقتيل في هذه الجزيرة صرّح قائلاً: "في مثل هذه الحالة (..) يجب أن تضع قلبك في جيبيك. هكذا كان في زمن الأتراك" (Rousset, 1887, p. 173).

كما تجرأ الدوق روفيقو على إعدام اثنين من القيّاد العرب، أعاد من خلالها الذاكرة البغيضة لقبيلة العوفية حسب كاميل روسي (Camille Rousset) وهما: العربي بن موسى قايد بن خليل السابق ومسعود بن عبد الواد قايد السبت بمعنى سهل حجوط" قدموا؛ بمجرد وصولهما، تم القبض عليهما وألقيا في السجن، عرضاً أمام مجلس الحرب (..) جاء من

كل مكان خطابات الالتماس نيابة عنهما. اعتقلا في ديسمبر 1832، حوكما وأدينا، أعدما في فيفري 1833". كانت تهمتهما حمل السلاح ضدّ فرنسا (Rousset, 1887, p. 195).

انتقد بيليسي (Pelissier) القرارات المتخذة ضدّ قبيلة العوفية فلا شيء يبررها حسب قوله وجاء في تقريره: " في الليل سقط البعض عند الفجر على قبيلة العوفية وذبحوهم حتى دون أن يفكر هؤلاء التعساء للدفاع عن أنفسهم. كل شيء حي كان محكوم عليه بالموت (..) لم يتم التمييز بين العمر أو الجنس. لكن بقليل من الإنسانية الضباط بعض النساء والأطفال /. كان لهذا الإعدام الدموي تأثيرا هائلا. قال العرب إن الأتراك لم يكونوا أكثر من أي وقت مضى أكثر قساوة" (Fillias, 1860, pp. 122-123).

لما احتل برتراند كلوزيل (Bertrand Clauzel) مدينة البليدة ، ولضمان عدم التعرض لهجمات مضادة من طرف المقاومين الجزائريين قدم أوامره الصارمة " بإعدام كل محارب يلقي عليه القبض والسلاح في يده، وأمر أيضا بإحراق القرى، سيكون ذلك هو النمط النموذجي لجميع العمليات المقبلة، وسيكون ذلك أيضا هو نفس السيناريو الذي سيطبقه سانت آرنو (Saint-Arnaud) في أول معاركه بعد سبع سنوات من ذلك" (فرانسوا، 2007، صفحة 86).

كما يحكي حمدان خوجة عن مظالم الاحتلال الفرنسي في البليدة انتقاما من هجمات الجزائريين الجبليين ضدّ حاميتهم: ".. ولما علم الجبليون برجوع الجيش تفرّقوا ولاذوا بالفرار. وعندها قام الجنود الفرنسيون بأعمال وحشية في هذه المدينة وأحدثوا مجزرة رهيبية لم ينج فيها رجال ولا نساء ولا أطفال. هناك من يذكر أنّه تمّ تقطيع بعض الرضع على صدور أمهاتهم" (خوجة، 1982، صفحة 248).

وضمن هذا المجال والأسلوب يحكي النقيب روزي (Rozet)؛ ما كان يقوم به الجنود من إعدام عشوائيا في البليدة تحت أعين قادتهم قائلا: "كنا ننفذ الإعدام رميا بالرصاص في

المدينة تحت نظر الجنرال وحتى الجنود أنفسهم، لم يكونوا يخفون تفرّزهم من المساهمة في تلك المجازر التي ستفضي إلى ردود فعل انتقامية دموية" (فرانسوا، 2007، صفحة 86).

إن العسكريين الفرنسيين كانوا يفاخرون؛ بفرق الإعدام المتحركة، لقد عرفت قوات بيجو (Bugeaud) بالطواير الجهنمية مثلما يسميها العسكريون والمؤرخون، كما كان مونتانياك (Montagnac) الحقود على الأهالي يطلق على قوات الإبادة التي يقودها " جوّالة الموت"، وأكثر من ذلك نجده في رسالة لأحد أصدقائه يحكي مشهدا من مغامراته مع الأهالي بقوله: "هكذا يا صديقي العزيز ينبغي أن نحارب العرب. ينبغي أن نقتل كل الرجال ابتداء من سن الخامسة عشرة، وأن نأخذ جميع النساء والأطفال وأن نضعهم في السفن ونبعث بهم إلى جزر الماركيز وغيرها. وبكلمة مختصرة، ينبغي أن نقض على كل من لا يركع أمامنا كالكلب" (الأشرف، 1983، الصفحات 333-334).

اعتمد برتراند كلوزيل أثناء تجهيزه لحملة العسكرية على قسنطينة على شخصية تدعى يوسف واسمه الحقيقي جوزيف فانيني (Joseph Vantini)، حيث "كان يرفع رايته أينما حلّ وكان عليها شعار كورسيكا المتمثل في رأس مقطوع لرجل من الموريسك. كانت تلك الرّاية أكثر من مجرد شعار بل هي عقيدة، ويتفق الجميع على اعتباره من أبرز قطّاع الرؤوس في العالم(..) كان يقطع الرؤوس بحركة خفيفة. بعد الهجمات الأولى على مدينة البليدة، شرح يوسف للفرنسيين قاعدة أساسية تنبني عليها الحرب في الأرض الإفريقية: "ينبغي قطع عشرة رؤوس من الأهالي مقابل كلّ رأس فرنسي مقطوع" (فرانسوا، 2007، صفحة 95).

لقد تفتّن العسكريون الفرنسيون في استعمال مختلف أساليب الإعدام والتصفية للمسلمين؛ ولعل أكثرها بشاعة، أن يتم إعدام قبيلة بأسرها اختناقا. نعم إن هذا المشهد لم يكن في الواقع مستهجن من طرف إدارة الاحتلال نفسها؛ لقد كان الحاكم العام نفسه؛ الجنرال بيجو (Bugeaud) يوصي ضبّاطه وجنوده؛ على مطاردة الأهالي المتعاملين مع

عبد القادر؛ قائلاً لهم: "عندما يلجأ هؤلاء الأوغاد في الكهوف، أضرموا النيران حولهم ودخنوا كل من هو بالداخل مثل الثعالب" (لوكور، 2007، الصفحات 177-178).

ساق لنا كاتب فرنسي مجهول نماذج من حالات الإعدام الاستعمارية خارج القانون من خلال قوله: "لم تحدث فقط في عام 1841 عمليات الإعدام دون أحكام عادية من المحاكم العادية في قسنطينة. كان الجنرال نغريي (Négrier) قد طلب ذلك في عام 1838. وكان الجنرال جالبوا (Galbois) قد طلبها أيضاً في عامي 1839 و 1840. تحت إمرة هذا الضابط، حاكم بن عيسى سبعة رجال من بين آخرين من قبيلة الموياس Mouias (..) وأعدموا بأمر من القائد الفرنسي. كما قام أيضاً الجنرال غيسويلر (Gueswiller) بتنفيذ بعض عمليات إعدام" (Constantinien, 1843, p. 50).

كان الأسلوب بتنفيذ الإعدام اختناقاً قد تكررت فصوله في الجزائر خلال القرن 19؛ مما يوحي بعدم وجود معارضة لاستخدامه كأداة إعدام وتصفية جماعية للمسلمين؛ وهو ما جرى من إعدام لقبيلة رباح اختناقاً في غار بجبال الظهرة في ربيع 1845، وقد لجأت للغار هرباً من بطش الفرنسيين. وكان المسئول عن هذه الجريمة هو المارشال بيليسيه والذي كان تحت قيادة بوجو (سعدالله، 2007، الصفحات 58-59).

رغم أن هذه العملية الأخيرة أحدثت ضجة مقارنة بالتي سبقتها؛ لكنها "ضجة من دون طحين" مثلما يقال و"ذر للرماد في العيون". فيلاحظ أنه عوض أن تتحول مسائلة المعنيتين بهذه الجريمة، إلى محاكمة على الأقل سياسية وأخلاقية، إلا أنها أضفت في تداعيات أحداثها بالتبرير لما حدث، رغم العتاب المهذب في البداية، لأنه خلص على أن انتقاد جيش إفريقيا، يسيء إلى نفسية الجنود، ويعتبر ضربة خنجر في الظهر (فرانسوا، 2007، صفحة 240)، لذا يجب السكوت على هذه المناكر، إذا ما أرادت فرنسا ضمان احتلال الجزائر وإخضاع ما يعرفون بالأهالي.

إن عمليات الغزو ومعارك جيش فرنسا لم تكن تخلوا من تنفيذ عمليات الإعدام في الحال، ودون اللجوء إلى محاكمة مع زعماء المقاومات الشعبية. من ذلك ما حدث مع زعيم انتفاضة

واحة الزعاطشة. حيث أنه؛ للقضاء على هذه الانتفاضة استخدم الفرنسيون القوة المفرطة، فواجهوا مقاومة عنيدة آخرها التي بقيت حول دار بوزيان، فاستعمل الفرنسيون الألغام لنسف الدار على من فيها لإجبارهم على الخروج منها، وفعلا خرج بوزيان وابنه والشيخ الدرقاوي وغيرهم وسط الدخان والغبار الكثيف، ولم يتورع القائد العسكري الجنرال هيربيون على إصدار أمر، بإعدامهم فوراً مع تعليق رؤوسهم حيث يراها من يشك في موت زعيمهم حسب وصف أبو القاسم سعد الله (سعدالله، 2007، صفحة 50).

يرى فرانسوا ماسبيرو بأن: "ما ييهز في مراسلات سانت آرنو (Saint-Arnaud).. ذلك السرد المتكرر لأسماء البلدان المخربة والقرى المحروقة والسكان المقتولين، دون مراعاة لجنس ولأعمار (..) فالتقتيل الجماعي للسكان العزل كان مظهراً من مظاهر الأجداد العسكرية التي حققها الماريشال" (فرانسوا، 2007، صفحة 19).

لقد كان مونتانياك (Montagnac) يقول لجنوده كلاماً غير معقول: "أنا أحذر العسكريين الجيدين الذين أتشرف بقيادتهم، أنه لو يتجرأ أحدهم الإتيان بعربي حي، سيلقن بعض الضربات بالسيف. وهم يعلمون أي لا أتردد في تسخين أجسادهم بسوط احتفظ به دائماً خلال الغزوات" (لوكور، 2007، صفحة 227).

لقد أصبح العبث بقتل الجزائريين؛ متعة وتسلية لدى جنود الاحتلال. إن هذه الرواية من شأنها الكشف عن سلوكيات ونفسية جنود الاحتلال التي تصفهم كتاباتهم بالتحضر والأبطال. فهل ما زال هناك إمكانية للحديث عن تمدن الجزائريين ونشر حضارة أوروبا في ربوع إفريقيا(الجزائر).

2- توصيف نماذج من عمليات تنفيذ "أحكام الإعدام" في حق المسلمين الجزائريين:

1.2- إعدام الجزائري محمد بن موسى (عنابة):

من خلال بحثي في أرشيف المستعمرات في أكس بروفانس، جذب انتباهي وثيقة عبارة عن تقرير يبرز كيفية تنفيذ عملية إعدام بحق مسلم جزائري سنة 1858 بعنابه؛ أدين بقتل زوج من المعمرين في القالة. وأردت أن أستعرض ما جاء في هذا التقرير.

تحدث التقرير عن تنفيذ حكم إعدام في حق محمد بن موسى المدان بجريمة قتل في حق الزوجين مامو (Mamo) في القالة (la Calle). وتمت عملية الإعدام بحضور أوروبيين وأهالي في شاطئ البحر في عنابة في 18 جانفي 1858؛ حيث يصفها التقرير بأنها تمت في جو هادئ ودون أحداث. (M.Maréchal, 7-1-1858)

ومن خلال فصول تنفيذ هذا الإعدام نستنتج إصرار إدارة الاحتلال على الاستفادة من تنفيذه علنا وبحضور الأهالي المسلمين بالخصوص؛ لضمان استخدام مشاهده كأداة ردع لهم لكل من تسول له نفسه الاعتداء على المستوطنين ومصالح الاستعمار.

2.2- إعدام مجموعة من الجزائريين (الشفقة):

مشهد آخر جد هام تنقله لنا، السيّد ديفو (Dufaùx)؛ ضمن كتابها "في الجزائر"؛ عن عملية إعدام لأربعة جزائريين مسلمين؛ حيث تسمح روايتها لمعرفة الكثير من التفاصيل الهامة عن كيفية تنفيذ "أحكام الإعدام" بالجزائر في حق المسلمين. حيث تذكر هذه الأخيرة؛ كيف أنه في يوم شتوي مثلج؛ أخذوا قرب واد بمحاذاة الجبال، برفقة 48 من جنود المشاة على أساس أنّ كل 12 من هؤلاء سينفذون حكم الإعدام في سجين (G.Dufaùx, 1892, p. 108). وما يستغرب في الأمر هو هذا العدد الكبير من الجنود الذين سينفذون ما تعتبره إدارة الاحتلال حكم إعدام بحق هؤلاء الأهالي.

ووفق ما تصفه السيّد ديفو (Dufaùx): "كانوا يسيرون بهم مربوطي اليد للخلف، ببنوس وبأرجل حافية. يحاط بهم فصيلة مشاة من القناصة والذين سيطلقون عليهم النار، ولأجل حماية القانون أيضا، اثنين من كتائب الطابور وفرسان. وبدأ التبويق لمسيرة الجنّازة، وأخذوا إلى نهاية غابة زيتون، على أرض مرتفعة بضعة أمتار، فوق خندق طبيعي. (. .) كان الوقت مجلّد جدّا ومظلم جدّا، رغم أنّ ذلك منتصف النهار" (G.Dufaùx, 1892, p. 108).

وتستمر السيّد ديفو في وصف المشهد؛ بأنّه تمّ إطلاق أيديهم، ورفع عنهم برانيسهم، وتوضع المشاة ورائهم بعشرة خطوات، ووجّهوا نحو الجبل، وكوّن المشاة نصف دائرة حول

المعنيين بتنفيذ حكم الإعدام، لتوقع أي محاولة للهرب، ووقف الفرسان، بسيوفهم على طول الوادي لغلق طريقهم. وتمّ إجلاس المساجين على ركبهم ووجوههم للجبل، ولضمان عدم هروبهم وضع فرسان بسيف على اليمين واليسار، وإجراءات الإعدام أخذت بسرعة، حيث أن ضابط قد قرأ الحكم أولاً بالفرنسية ثمّ بالعربية، وكانت أوراقاً طويلة، وكان المساجين العرب حسب السيّد ديفو: "هادئين واقفين على ركبهم، برباطة جأش لم تنحني أمام الموت القريب، واليد اليمنى مرتفعة بارتفاع الجبين مؤشرة واجه السماء". وتصف لنا السيدة ديفو أن أحد الحضور من أقرائها قد تهمّم بهذا المشهد يدعى جين (Jean) حيث قال لها: "هل تعرّفي فيما يفكّرون؟ يقول لي قربي جين (Jean). يقولون ما هو مكتوب هو مكتوب، وإذا لم تكن موثّم قد قرّرت، فوق (السماء)، فرغم هذا الجهاز المخيف، ورغم ثمانية وأربعون بندقية والتي ستطلق عليهم، مثلما هي موجهة لهدف، سيعيشون" (G.Dufaux, 1892, pp. 108-109).

وتواصل السيدة ديفو وصف عملية تنفيذ الإعدام بقولها: "ومع انتهاء القراءة، كانت بضعة ثواني من الهدوء، شعرت بأنّ كلّ شيء انتهى. أحد المدانين حاول إدارة رأسه؛ لم يجد الوقت لذلك(..) هذه الجثث يفترض أن تظل معروضة هنا للمساء، لأجل منحها لعائلاتهم، إذا ما طلبها أحدهم. كلّ اليوم كانت المطر تسقط عليهم، نحو المساء فالجوّ انقشع، وتمكنت من الخروج مجدّداً لرؤية كيف أصبحوا. كان هناك الكثير من العرب بأحصنتهم(..) وابتعدوا إذا دون صياح أو دموع(..) كلّ الجثث رفعت، ثمّ مدّدت عبر البغال وربطت بشكل يحفظ توازنها. وهكذا أخذ ركب الفرسان طريقه وابتعد جهة الشقّة (Chiffa)" (G.Dufaux, 1892, pp. 109-110).

يمكن استخلاص الكثير من المعطيات من عملية تنفيذ ما يوصف بأحكام الإعدام بحق المسلمين؛ تتعلق بنضرة إدارة الاحتلال والمعمرين تجاههم، وكذا توظيف اللغة العربية، ومعاملة الأسرى، وشخصية الجزائريين المسلمين؛ إذ توصلت إلى ما يلي:

1- المعاملة السيئة للأسرى المسلمين؛ وكدليل على ذلك سيرهم حفاة في يوم مثلج، مجلّد، كما تصفه السيدة ديفو.

2- اختيار منتصف النهار، لتنفيذ أحكام الإعدام، يوحي برغبة سلطة الاحتلال، بضمان الاستفادة من العملية دعائياً، بغرض توجيه رسالة ترهيب وتخويف، لردع الجزائريين المسلمين.

3- قراءة ما يعتبرونه حكم إعدام بالعربية؛ في الوقت الذي يحاربون فيه هذه اللغة ويضيقون على مدارسها، يستنتج بأن الفرنسيين كانوا يعتمدون عليها دوماً في خطاباتهم الدعائية، للتواصل مع المسلمين، وفي هذا المشهد المذكور، لديهم رغبة في استماع الجزائريين لفصول العملية بغرض توجيه رسالة تحذير للمسلمين لكل من تسول له نفسه معارضة سلطة الاحتلال.

4- رباطة جأش وهدوء الجزائريين المسلمين المعنيين بعملية تنفيذ الإعدام على حسب قول السيدة ديفو؛ يؤكد لنا على شجاعة وسمود وصبر الجزائريين وإيمانهم بقضيتهم في مقاومتهم للاحتلال الفرنسي.

5- إشارة المسلمين الأسرى بأصابعهم للسماء، تعطي انطباعاً على تمسك هؤلاء المسلمين بعقيدهم وصلتهم بالله لآخر حياتهم.

أما تعليق قريب السيدة ديفو المدعو جين (Jean) على هذه الحادثة فيعطي انطباعاً على تحكم واستهزاء من طرف المعمرين بعقيدة وعادات المسلمين في الجزائر.

3- مبررات قادة الاحتلال الفرنسي بالجزائر لممارسة القتل والإعدام بحق الجزائريين: إن انتهاج القتل والإعدام خرج دائرة القانون كان السّمة السائدة والسلوك الممنهج للقيادات العسكرية الفرنسية في الجزائر خاصة خلال حكم السيف وهذا ما يدفع إلى تساؤلات عديدة عن مبررات اعتماد هذه الممارسات القمعية تجاه الجزائريين المسلمين.

1.3- القتل أداة قمع تدفع إلى تهجير الجزائريين المسلمين:

لم يخف القادة الفرنسيين كم من مرّة لجوئهم إلى العنف بحق الجزائريين بمختلف أشكاله من أجل دفعهم نحو التهجير بالداخل والخارج خدمة لمشاريع الاستيطان ولتحقيق توازن في الجنس البشري بين السكان الجزائريين والمهاجرين الأوروبيين الدخلاء.

وضمن هذا التوجه المتطرف يقول سياسي فرنسي يدعى غاسباران (Gasparin) منذ 1835 منتقدا الآراء المطروحة كحلّ ناجحة بخصوص استعمار الجزائر إذ ورد في كلامه: " أنا أعلم أنّه مع شعب مثل العرب، لا يوجد غير حلّ واحد وهو الإبادة" (لوكور، 2007، صفحة 244). وحسب ما يتوصل إليه من استنتاجات؛ فإنّه " لا يمكن أن يكون استعمار دون إبادة، إلا إذا قلنا بأنّه توجد شعوب أو قبائل تقبل أن تنتزع منها أراضيها دون أي مقاومة وهذا ما تكذّبه كلّ التجارب التاريخيّة" (لوكور، 2007، صفحة 249).

كما يذكر أيضا "لامارتين" ضمن هذا السياق؛ مركزا على أمر عسكري صدر في سنة 1837: "لقد استعمل الجيش من أجل طرد الأهالي وتهجيرهم وسيلة لا يمكنني النطق بها إلا ووجهي يحمر، إنّها الغارات. إنّ هذه الوسيلة. هي التي وصى بها الجيش نخبتنا المكلفة بالبحث في أمور المستعمرات (..) كلّّ طاوور من طوابير الجيش يزرع الدمار في البلاد. قتل الرجال وسلبت النساء، واختطفت المواشي، وأفرغت المخازن وأحرقت النار كلّ شيء" (لوكور، 2007، صفحة 188).

لقد كانت الهجرة الجزائرية في جزء كبير منها إجباريّة، وهناك أيضا الهجرة الطوعيّة لأعداد من الأهالي المسلمين من الصعب إحصاء أعدادهم. هذه الهجرة لها علاقة مباشرة بالحرب المرتبطة بالغزو، وتوسّع سلطة الاحتلال الفرنسي من سنة 1830 إلى غاية هزيمة الأمير عبد القادر سنة 1847 (كاتب، 2011، الصفحات 80-81).

كما ربط عمار هلال أسباب الهجرة الخارجية للجزائريين؛ بالقمع المسلّط على الأهالي لأن ما كانت ترتكبه فرنسا كان يسعى لغاية واحدة وهي إفناء العنصر الجزائري إما تصفية أو تهجيرا (هلال، 2007، صفحة 77).

يناقش أوليفي لوكور بعمق خصائص الحرب في الجزائر بقوله: "فما هي خصائص الحرب في الجزائر؟ إنها كثيرة: تقتيل المقاومين والمدنيين، حرق القرى وتدمير منهجي لكل مزارع البلاد وتجويع القبائل لإجبارها على النزوح والاستسلام، ترهيب السكان بتعذيبهم والتشويه والإعدام دون محاكمة (..) اعتقالات جماعية وقاتلة. كل تلك الممارسات أدت ، على مدى عشرات السنين إلى تناقص مروع في عدد السكان طبقا لإجراءات وأهداف الاحتلال" (لوكور، 2007، صفحة 219).

2.3- التحجج بعدم التفريق بين المقاومين والمدنيين:

لقد دأب الفرنسيين على ترسيخ فكرة أنّ الشعب الجزائري بمختلف أطيافه أهداف حربية مما يوحي بوجود رغبة لدى الفرنسيين للتخلص من العنصر الجزائري وكذا من المسؤولية القانونية تجاه المدنيين وأسرى الحرب.

ضمن إثراء هذا الطرح يرى أوليفي لوكور بأنّ الحرب في الجزائر خلال تحركات جيش إفريقيا "لم تكن تستهدف المقاومين فقط، بل المدنيين أيضا بما أنّهم اعتبروا أعداء، بما أنّ وجودهم كان يشكّل خطرا وعائقا. كانوا خطرين بما أنّهم يساعدون عسكريا أو ماديا الأمير عبد القادر وكلّ من رفع السلاح ضدّ المعمرين، وكان ذلك يطيل من هذه الصراع من أجل غزو الجزائر. وكانوا حاجزا لأنّهم طالما بقوا في أحسن الأراضي ولم يطردها منها، يمنعون استقدام المعمرين واستيطانهم" (لوكور، 2007، صفحة 219).

إن تلك الحوادث حسب أندري نوشي وآخرون في كتاب الجزائر بين الماضي والحاضر "تدخل في إطار سلوك مبيّت في حرب ضدّ أمة ولم تبرزها العمليات العسكرية: الدليل على ذلك هو كون الأعمال الإرهابية ازدادت شدة وعنفا وتواترت كلّما ضعفت قوّة عبد القادر العسكريّة" (نوشي و آخرون، 1984، صفحة 283).

ويستشهدون في ذلك بما ورد في رسائل مونتانيك (Montagnac) التي تؤيد القتل بحق المسلمين الجزائريين "بدون تمييز بين الذكور والإناث والصغار والكبار". حتى أنه يعلّق

على ما يقوم به جيش إفريقيا في غاراته على الآمنين "نقتل ونذبح، ويختلط صراخ القتلى والمرؤعين بأصوات البهائم" (نوشي و آخرون، 1984، الصفحات 285-286).

طبّق الفرنسيون في الجزائر حسب أوليفي بيكار مبدأ قائم على "عسكرة تامة للمكان والسكان". بمعنى التعامل مع مختلف الجزائر وسكانها كأطراف حربية يجب استهدافها؛ في إطار الحرب الاستعمارية. "فكلّ مكان هو، أو قد يكون هدفا عسكريا يجب السيطرة عليه، أما الأهالي فإنهم كلّهم هم مقاتلين أو قد يصبحون، مما يعني أنّهم أولا وقبل كلّ شيء أعداء". رغم اتفاقية جنيف المتعلقة بحقوق أسرى الحرب والمؤرخة في يوم 22-08-1864، والتي صادقت عليها فرنسا بخصوص أسرى وجرحى الحرب. (لوكور، 2007، صفحة 226).

3.3- قمع المقاومة الشعبية وتحقيق أمجاد قومية:

كان هناك أيضا رغبة لدى قادة جيش إفريقيا في قمع المقاومة الشعبية للجزائريين، وكذا الحصول على أمجاد وبطولات قومية تسمح لهم بالحصول على ترقية وأوسمة، مما دفعهم لارتكاب عمليات قتل وإعدام عشوائي فردي وجماعي يرتقي إلى جرائم الإبادة.

يرى كاتب فرنسي مجهول بأنه بفضل ما يصفه بعدالة القوة في المناطق الداخلية من القبائل كما في قسنطينة نفسها لكونها الأكثر فعالية "لم يعد هناك داع للخوف من تجدد هذه الاغتيالات والجرائم التي طالت البلاد حتى ذلك الحين وثبتت من عزيمة في الجيش. لقد أوقف المجرمون العرب، المقتنعين بأنهم يتعرضون للضرب في كل مكان، كل محاولات السرقة (..) ونادرا ما جاءت صحفنا لتخبر قسنطينة بأن قوانيننا لم تعد تسمح بهذا القدر من العدالة المخيفة" (Constantinien, 1843, p. 50).

يصف مونتانياك (Montagnac)، والذي كان يعمل تحت إمرة لاموريسيير (Lamoricière)؛ العنف الممنهج من طرف جيش إفريقيا من خلال مشاهد إحدى العمليات العسكرية التي يصفها بالروتينية سنة 1840 كما يلي: "على الساعة الخامسة صباحا، التقينا صدفة مع فرع من فروع قبيلة الغرابة فكانت المفاجأة التامة، حيث محقناها

وسطونا على خيراتها (..) قتلنا من لم يتمكنوا من الهرب، أعتقد أنه من النادر القيام بغزوة أكمل من هذه (..) إننا نرتقب القيام بمداهمة أخرى قريباً. فليكن ذلك مادام في الأمر تسليية كبيرة" (فرانسوا، 2007، صفحة 179).

كما جاء في تصريح ألكسيس دي طوكفيل (Alexis de Tocqueville): "لن نقضي على عبد القادر إلا بجعل حياة القبائل المنضوية تحت لوائه لا تطاق فسنقضي عنه، وهذه حقيقة بديهية ينبغي التسليم بها، أو ترك هذا الأمر، بالنسبة لي أعتقد أنه ينبغي اللجوء إلى كل الوسائل التي بإمكانها تدمير القبائل (جمع قبيلة). لا أستثنى سوى تلك التي لا تقبلها الإنسانية أو قانون الأمم" (ألكسيس، 2008، صفحة 48).

وأكثر من ذلك لم يستحي سانت آرنو من أن يذكر في رسالته لعائلته على القول: "إنه لن يرتكب حماقة المتمثلة في تحرير تقرير رسمي عن القتل الجماعي خنقا بالدخان (..) لقد كان المارشال نفسه أول من أصرّ على القول: "كان الموقع مشرفاً، ويحقّ لي أن أفخر بذلك لأنني كنت فيه" (فرانسوا، 2007، صفحة 19).

لقد لجأت الجمهورية الثانية الفرنسية خلال حكم السيف، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1848-1850 "لمجابهة الثورات المستمرة، إلى أساليب القمع التي لا تقلّ قساوة وفظاظة من التي استعملتها المملكة البرجوازية قبلها" (نوشي و آخرون، 1984، صفحة 289). كما يرى أيضاً كاتب فرنسي مجهول بأنّ جميع الجنرالات قد "اضطّروا إلى اللجوء إلى نفس الوسائل لقمع الجرأة المذهلة لهؤلاء العرب الذين كانوا يهددون يومياً رؤوس جنودنا بالياتاغان (سيف تركي محدّب كان يستخدم من قبل الجزائريين)". (Constantinien, 1843, p. 50).

كما يرى شارل أندري جوليان بأنّ الغزوات في الحرب الاستعمارية بالجزائر قد تحولت "إلى منهج للدمار المنظم الذي يأتي على الأخضر واليابس. ولم يكن جنرالات إفريقيا يجرقون البلاد خلصة، كما لم يؤسفهم الوضع الإنساني وهم يبيدون الأعداء، بل جعل أغلبهم من ذلك العمل مفخرة ومجداً" (جوليان، 2008، صفحة 542).

4.3- التحجج بعدم صلاحية الإجراءات القضائية لخصوصية الجزائريين:

حاول المنظرون السياسيون في فرنسا التحجج باستمرار بعدم صلاحية الإجراءات القضائية الفرنسية في الميتربول مع الجزائريين؛ مما يفتح الباب مع ما يصطلحون على تسميته بعدالة القوة حكم السيف.

ضمن عنوان "العدالة في قسنطينة" تحدث كاتب فرنسي مجهول اصطلاح على تسميته بالقسنطيني حيث يقول: "تعرف كيف سقطت قسنطينة أمام القوة الفرنسية. فرغم تعصب العرب الديني؛ إلا أنهم أحنوا رؤوسهم أمامها وأطاعوا المنتصرين. لذلك أرسلنا إلى قسنطينة، لحكم السكان الذين كلهم من العرب، جنرال حازم وعادل يشعر بأن الحزم يجب أن يكون، وأن العدالة يجب أن تحكم ضد بعض الجناة الكبار. في ظروف مستعصية، لم يكن خائفاً من سقوط الرؤوس (..) لأن العرب يحبون ويحترمون القوة فقط، القوة مصحوبة بالعدالة؛ لأنه بدون القوة لا يوجد سيد لهم. هذا من أجل الحفاظ على سيطرتهم، سيكون من الضروري لفترة طويلة استخدام القوة بدلاً من الطرق اللطيفة التي تتبعها قوانيننا الأوروبية معهم" (Constantinien, 1843, p. 46).

لاحقاً يمتدح هذا الأخير أسلوب القمع المنتهج من قبل القادة العسكريين الفرنسيين بالجزائر من خلال قوله: "في فرنسا أيضاً صنفنا للمسؤول الفرنسي للطريقة التي قد أرسى من خلالها أسس سيادتنا في مقاطعة قسنطينة. وكان الرأي العام قد أجاز هذه الأفعال الصارمة التي فرضتها عليه أبسط الضرورات في مثل هذا البلد في ممارسة القيادة" (Constantinien, 1843, p. 47).

لقد كان هناك من المتحمسين لفكرة إفناء العنصر الجزائري بمختلف الأشكال كبديل للعدالة الفرنسية؛ من ذلك ما قاله الجنرال فيليبارت وهو عقيد، ثم جنرال شارك في الحملة على بني مناصر سنة 1871 ومما جاء في سياق حديثه: "ماذا تم العدالة مع أشخاص كهؤلاء؛ الهدف هو تحطيمهم، وإبادتهم وطردهم" (كاتب، 2011، صفحة 27).

إن أبسط ضرورة للعدالة والسلطة حسب الكاتب الفرنسي المجهول "تتطلب القمع السريع لأي جريمة يرتكبها العرب، تحت طائلة اعتبار الجريمة بالنسبة لهم عادة ولعبة؟ أليست الضرورة التي تطلبت الانتقام الفوري لمقتل جندي فرنسي قتل على يد العرب؟ ولضمان اتصالاتنا، ألم يكن من الضروري تسليم المجرمين الذين تورطوا في كمين على الطرق، وهاجموا قوافلنا، ومفارزنا، والرجال المعزولين؟ ألم يكن بهذا الثمن وحده أنه كان من الممكن كبح أعمال قطع الطرق هذه، ومواجهة ضراوة العرب المتعصبين؟" (Constantinien, 1843, p. 47).

ليشرح لاحقاً هذا الأخير عدم جدوى عرض المجرمين من الجزائريين على المحاكم لكونها تتطلب وقت طويل لتنفيذ الأحكام، هذا ما يؤدي حسب قوله لوقوع العديد من الجرائم وانتشارها، مما يشجع المذنبين للإفلات من العدالة الفرنسية. "ألن تكون لدينا كوارث جديدة نأسف لها؟ ألا تضيع السلطة الفرنسية في عيون العرب؟" (Constantinien, 1843, p. 48).

إن العرب حسب قول هذا الأخير لا يشهدون ضدّ بعضهم في المحاكم "يمكن للحقيقة أن تكلفهم حياتهم، وعلى أي حال، فإنها ستلقي الاضطهاد إلى الأبد على وجودهم ووجود جميع عائلاتهم، لأنهم يعيشون بين العرب الذين لن يغفروا لهم أن يعينوا رجال العدالة الفرنسيين (..) الشهود يرفضون قول الحقيقة ولا يمكن إجبارهم على فعل ذلك، لأنهم إذا أجبروا على الكلام، فسوف يقدمون بيانات كاذبة لتجنب الانتقام. علاوة على ذلك، إذا تم استخدام القوة تجاههم، فلن يعد من الممكن اعتبارهم شهوداً يقسمون على قول ما يعرفونه (..) تضيع الأدلة القضائية وعلينا فقط أن نعفي عن المجرمين (..) فأين تجد علاجاً لهذا الشر، وهو أسوأ الشرور، عجز العدالة؟" (Constantinien, 1843, pp. 48-49).

إن البديل حسب استنتاجاتي من كلام هذا الفيلسوف هو محاكمة العرب خارج دائرة القانون وفق مزاج القادة العسكريين واجتهاداتهم فأَيُّ عدالة يطالب بها؟ وأي شرّ يريد تفاديه؟

يوضح بدوره هـ. كوتي (E. Couty) عدم جدوى تطبيق الإجراءات القضائية على الجزائريين المسلمين واعتبار السجون رفاهية بالنسبة لهم لضمان نوع من الرفاهية بتقديم الطعام يوميا بقوله: "من خلال تطبيق شكلياتنا القانونية على العرب، وأساليبنا في القمع الجرائم والجرح فعلنا مثل هذا الأب الذي بدلا من أن يوبخ ابنه في ذلك الوقت من الخطأ، سينتظر حتى ينسى؛ وحتى هناك، ستطعمه بالكعك. الجميع يعلم، في الحقيقة أن العرب في سجوننا هم أفضل من المنزل" (E.Couty, 1895, p. 20).

كما يواصل هذا الأخير تبريراته في ذلك من خلال قوله أنّ "التطبيق المبكر على عربنا الشكليات القانونية لقمع السرقة لها عواقب أمر آخر؛ تلك العواقب ليست أقل كارثية. لا يعرف سوى القليل من الجمهور عن السرقات المدوية السرقات، تلك التي تتكلم عنها الصحف. لكن هذا ليس سوى جزء بسيط متناهي الصغر عما هو موجود في الواقع. من أجل إدراك حجم السرقات، فمن الضروري العيش في ملكية ريفية نائية إلى حد ما من مركز سكاني. لا يمكننا في فرنسا، ولا حتى في الجزائر والمدن، أن يكون لهم فكرة عن ذلك" (E.Couty, 1895, p. 24).

حاول الكاتب الفرنسي المجهول أيضا تبرير استخدام القوّة مع الجزائريين وعدم صلاحية القوانين الفرنسية في التعامل مع الجزائريين المسلمين بقوله: "دعنا نفهم في فرنسا إذن، أن الشعب العربي الذي كان وسيظل لسنوات عديدة قادماً شعباً حديدياً يحتاج إلى قوانين حديدية، قوانينه الخاصة. ليس جيلنا، ولا جيل أبنائنا، هو الذي سيرى العرب يتغيرون لدرجة أنه يمكن تطبيق قوانيننا عليهم، دون التسبب في إزعاج كبير أو سوء حظ من جميع الأنواع. يستغرق تغيير عادات شعب ما قرونًا" (Constantinien, 1843, pp. 50-51).

يحاول بدوره كافينيك أوجان (Eugène Cavaignac) الدفاع عن حماقات القادة العسكريين في الجزائر تجاه الجزائريين المسلمين بقوله: "وإذا كنا هنا ندين نظام الحملات كوسيلة للغزو، نحن لا نريد أن نحث في ذلك إلى إلقاء اللوم في هذا الصدد على الجنرالات الموجودين هناك (..) من السهل الظهور كمؤلف للأفكار الأخبار، عندما لا يكون هناك شيء آخر يستحق أن يستغل ماضي الآخرين" (Cavaignac, 1839, p. 201).

مع ذلك نجد هذا الأخير يقر بأن هذه الحرب التي يقودها الجيش الفرنسي بأسلحته لم تخلف سوى مجازر؛ يتساءل هنا عن "الذي صنعتته الحرب للعرب حتى يومنا هذا. العربي أكثر تعلقاً بأرضه مما يعتقد المرء (..) لذلك لن تكون الحرب كافية فاعلة مفروضة لحرمان العرب من الرغبة في المقاومة". إذا كنا نذهب إلى هناك ومصممين على البقاء، يجب تزويدهم حسب زعمه بالحماية التي يتوقون إليها؛ الحماية التي بدونها يكون وجود الفرنسيين بالنسبة لهم وقفة الخراب. يجب إذا وفق ما يراه تبني حرب وقائية ضدّ العرب كبديل من خلال فرض انتشار قواتنا" (Cavaignac, 1839, pp. 208-212).

إن هذه الانطباعات العنصرية في تعامل العدالة والإدارة الفرنسية المحتلة مع الجزائريين المسلمين، يقابلها بعض الأصوات الخافتة المنددة بهذا القمع المفرط تجاههم، والتي لا أمل في الاستماع لاستنتاجاتها اما هذه الأصوات المتطرفة الحاقدة، سنورد نموذج منها.

تحدث دي لا بينسونيير (de la Pinsonnière) إلى زملائه في مجلس النواب، على ما يصفه بـ"الشر الذي كان يقضم المستعمرة (..) عدّدت واحدة تلو الأخرى جميع رذائل النظام تم تبنيها (..) فإن عمليات الإعدام الدموية التي أرعبت الأهالي. كانت الاتهامات لهم حادة ودقيقة ومشددة بقوة؛ لنستمع: كان هناك ارتباك في تنظيم العدالة، وارتباك في المحاكم، ارتباك في الإدارة، ارتباك في كل مكان، وبالطبع الأهالي، على الرغم من أنهم كانوا كذلك بحسن نية، لا يمكن أن يعترفوا بأنفسهم في هذا الفوضى حيث لم نعد نجد أنفسنا. (..) هذا أثار عدم الثقة وعداء من الأوروبيين" (Fillias, 1860, p. 152).

لقد عدّد لاحقاً دي لا بينسونيير (de la Pinsonnière) المظالم القانونية المنتهجة ضدّ الجزائريين المسلمين خاصة المتعلقة بالقتل والإعدامات العشوائية. ومما ورد في سياق كلامه والذي أفضل نقله كما هو دون اختصار لأهميته البالغة. من ذلك قوله: "أرسلنا إلى التعذيب، بشبهة بسيطة وبدون محاكمة، الأشخاص الذين ظلّ ذنبهم دائماً أكثر من مشكوك فيه؛ ورثتهم سلبوا. هذا صحيح، لقد استعادت الحكومة الثروة، لكنها لم تكن قادرة على إعادة أب العائلة المقتول. لقد ذبحنا الأشخاص الذين يحملون عبواتنا الآمنة (..) لقد قدمنا للمحاكمة رجالاً اعتُبروا مقدسين في البلاد، رجالاً أكارم، لأنهم تحلّوا بالشجاعة الكافية ليأتوا ويعرضوا أنفسهم لغضبنا، لكي يتوسطوا نيابة عن أبناء وطنهم التعساء. وُجد القضاة لإدانتهم. والرجال المتحصّنين لإعدامهم" (Fillias, 1860, p. 152).

ليسترسل لاحقاً في كلامه بقوله: "أنزلنا في زرنانات زعماء القبائل لأن هذه القبائل منحت ملاذ الضيافة للهاربين من بلادنا؛ زيناّ الخيانة باسم التفاوض (..) باختصار، إننا غارقين في بربرية البرابرة الذين جلبنا إليهم الحضارة، ونحن نشكو من عدم نجاحنا معهم! لكننا كنا أكثر قسوة من أعداءنا في إفريقيا!" (Fillias, 1860, p. 153).

يعتبر أشير فيلاس (Achille Fillias) بأن دي لا بينسونيير (de Pinsonnière) (la) "لم يكن وحده من استنكر هذه الأشياء من الدولة: وجدت كلماته أصداء متعاطفة في الصحافة وفي البلاد" (Fillias, 1860, p. 153).

3.5- تكريس فكرة نظرية الارتقاء وشيطنة الجزائريين المسلمين:

حاول بعض السياسيين والكتاب الفرنسيين الترويج لممارسات القتل والإعدام العشوائي الفردي والجماعي في الجزائر من خلال شيطنة العنصر المحلي الجزائري المسلم ونعته بكل الأوصاف المشينة التي تبرر التخلص منه؛ ضمن نظرية الارتقاء أو الانتقاء بين الأجناس بتغلب العناصر المتقدمة إلى المتخلفة ضمن فكر عنصري مقيت.

يعلّق دي ريانسي شارل (de Riansey Charles)؛ في كتابه "الوضع الديني للجزائر" مفتخراً وساخراً من العرب والجزائريين بقوله: "عندما غرست فرنسا في شهر جويلية

1830، على القصر المحتل لحكام الجزائر القدامى، علم الانتصار. ومنذ هذه الفترة، حكمت بشكل مستمر على الأراضي التي كانت مجيدة، والتي منذ فترة طويلة أقفرت من طرف الوحشي (البربرية). هيمنتنا انتشرت، على امتداد كبير من الساحل، وتوغّلوا في أعماق القارة البعيدة (..). عندما نسّمى الجزائر أرض فرنسيّة، هذا يعني بالطبع بأنّها لن تكون بلد القرصنة ونصف المتوحشين تدريجياً، سنحرسها، وستتتمي يوماً إلى الحضارة المسيحيّة" (deRiancy, 1846, pp. 3-4).

وضمن هذا التوجه المتطرف يقول سياسي فرنسي يدعى غاسباران (Gasparin) منذ 1835 منتقدا الآراء المطروحة كحلّ ناجحة بخصوص استعمار الجزائر إذ ورد في كلامه: "أنا أعلم أنّه مع شعب مثل العرب، لا يوجد غير حلّ واحد وهو الإبادة" (لوكور، 2007، صفحة 244).

وحسب ما يتوصل إليه من استنتاجات؛ فإنّه "لا يمكن أن يكون استعمار دون إبادة، إلا إذا قلنا بأنّه توجد شعوب أو قبائل تقبل أن تنتزع منها أراضيها دون أي مقاومة وهذا ما تكذّبه كلّ التجارب التاريخيّة" (لوكور، 2007، صفحة 249).

ما يمكن قوله بالنسبة للأهالي في الجزائر، أنّ العادات أكثر قوّة من القانون، حسب ما يعتقد موريس وحل؛ ويضيف أنّ: "الوحشيّة الحسيّة ليست الرذيلة الأولى للعرب، فليس لهم بأيّ شكل احترام لممتلكات الغير. أمام أعينهم فالسرقة هي نشاط مختلف في حدّ ذاته (..). لديهم عادات المكر والذي تجعلهم في أحيانا كثيرة يتظاهرون وخطيرين. رغم كبريائهم وسرعة سيرهم، فهم ليّنين ومرنين أمام القوّة. إنهم يكذبون مع وقاحة لا مثيل لها" (Wahl, 1887, p. 180).

أما نقيب الفيلق الأجنبي لافيزون (Lavaisonne)؛ فكان "يرى في الأمير عبد القادر حيوان مفترس ورجل دين (مرابط) دموي يجب مطاردته وقتله للشأّر لأرواح إخواننا المقتولين، بما أنّ الدّم يحيي الدّم". في حين أنّ لازنافيس قد تجاوز هذه الأوصاف إلى ما هو أبعد بالقول: "إن العرب لديهم ميزة اكتسبها مثل الخفافيش، ويمكنهم الزحف ليلاً دون أن

ييصروا إلى أن يدخلوا معسكراتنا ويسرقوا الأسلحة والثياب والأحصنة المربوطة في الوقت الذي ينام فيه جنودنا المنهكين" (لوكور، 2007، صفحة 113).

مع ذلك نرى أن جورج ليتونج (Georges Létang) ليس من المتحمسين لاستخدام الحل الأمني القمعي مع المسلمين الجزائريين من خلال قوله: "أما بالنسبة للأهالي، فإن الحرب وحدها لن تكون كافية أبداً لحشدهم إلينا. إذا أردنا أن نتعامل بإنصاف معهم، فلنقدم لهم تعهدات بحسن نيتنا، كما نطالبهم بأنفسنا؛ دعونا نفعّلها امتيازات؛ دعوهم يعيشون كما يحلو لهم في مدّهم ودوارهم" (Létang, 1845, p. 20).

وضمن بعض من هذه الكتابات التي انتقدت السياسة العسكرية تجاه الأهالي؛ لقد تناولت دراسة بعنوان "حول كيفية تنظيم إفريقيا الشمالية"؛ من خلال مقالات نشرت في جريدة الزمان (le temps)، والمجلة الأهلية (la revue indigène)؛ حيث ورد حول نظرة الإدارة الفرنسية للأهالي أنه؛ خلال فترة الغزو التحدي من 1830 إلى 1871 تعودنا على اعتبار الأهالي مثل العدو الذي يجب إرهابه من خلال العقوبات القاسية جدا. وبعد 40 سنة من السلم، نحن بقينا في نفس نقطة وجهة النظر. غالبية المقاتلين في تمرد 1871 توفوا وفرنسا تستمر في معاقبة أبنائهم (Anonyme, 1912, p. 6).

وفق ما كتبه ريكو Ricou المختص في التاريخ الديموغرافي سنة 1880 فإنه في ظرف 42 سنة، تقلص عدد المسلمين الجزائريين بـ 874.949 نسمة، أي بمعدل 20.000 وفاة سنويا. حتى أن البعض كان حسب أوليفي بيكار: "يهنأ نفسه بتلك النتيجة، لأنها تؤكد نظرياتهم عن الاندثار الحتمي للأعراق السفلى. وبالإضافة إلى ذلك اعتبر اندثار العنصر العربي ايجابيا وسياسيا لأنه يؤدي إلى التوازن العددي بين الأهالي والمعمرين" (لوكور، 2007، الصفحات 237-238).

6.3- الرغبة في تقليد أسلوب الأتراك في إخضاع الجزائريين وفق زعمهم:

يحاول القادة العسكريين الفرنسيين تبرير سلوكياتهم المشينة بخصوص القتل والإعدام العشوائي بحق الجزائريين المسلمين بأن هذا السلوك كان معتادا زمن الأتراك؛ من خلال محاولة الهدف منها التغطية على جرائمهم وشيطة الحكم العثماني في الجزائر.

لقد حاول الكاتب الفرنسي المجهول إبراز التعقيدات الإدارية والوقت الذي تتطلبه إن اعتمدنا الإجراءات القضائية الفرنسية مع العرب فحسب اعتقاده "في زمن البايات، كان للقادة سلطة إعدام المذنب. احتفظ الباي بهذا الحق لنفسه؛ هو؛ أمر بالإعدام عندما أصدرت المحكمة الحكم. لذلك إذا أردنا إتباع قوانين الدولة في قسنطينة، فسيكون القائد الفرنسي هو الذي يأمر بالإعدام عندما تحكم المحاكم العربية". وفي نهاية استنتاجاته توصل إلى نقطة لخصها في عبارة "لذلك دعونا نترك الأمور كما كانت حتى الآن، لأنه يُخشى أنه مع قوانيننا الفرنسية لن نفعل أحسن مثلما هو بالقوانين التركية والعربية". ليواصل كلامه لاحقا بلغة فيها تهكما واستهزاء بحجم الاختراقات المرتكبة من قبل القيادات العسكرية الفرنسيين في الجزائر خلال حكم السيف جاء فيه "لقد تأثرنا بشدة في فرنسا بقصة الإعدامات التي نفذت في قسنطينة عام 1841. إذا كانت العدالة قد أقيمت بالفعل مثلما كتب بعض الناس، إذا سقطت الرؤوس قليلاً، يجب أن نئن من تطبيق قانون السيف هذا، الذي وجدته جنرالنا جاهراً في قسنطينة" (Constantinien, 1843, pp. 49-50).

مع ذلك يعارض أشير فيلاس (Achille Fillias) هذا الطرح ويدافع عن عدالة الأتراك الحازمة والعدالة بقوله: "لقد سمعنا أن قانون السيف هو الأفضل بين الشرقيين. لكننا نسينا ذلك ان عدالة الأتراك سريعة وقاسية في بعض الأحيان، إنها دائماً عادلة ويتم تطبيقها بحكم جيد" (Fillias, 1860, p. 152).

كما أن دي طوكفيل بنفسه يقر في كتابه "عمل حول الجزائر" يقول: "وبالنسبة لي، لقد فهمت في إفريقيا شيئاً يؤسفني كثيراً وهو أننا نقوم بالحرب بوحشية أكبر من العرب أنفسهم" (لوكور، 2007، صفحة 227).

خاتمة:

لم تكن عمليات القتل والإعدام العشوائي التي اعتمدها القادة العسكريين الفرنسيين خلال حكم السيف في حق الجزائريين المسلمين، مجرد أعمال قمع وعنف محدودة الزمان والمكان والتنفيذ، بل كانت نهجا عنيفا اعتمده هذه الأخيرة لكسر شوكة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الأجنبي؛ كما كانت بدورها أدوات سعت لتهجير العنصر الجزائري في الداخل والخارج والحد من الفوارق الديموغرافية بين المهاجرين الأوروبيين والشعب المحتل. ناهيك على كونها كانت تنطلق من منطلقات فكرية عنصرية تنتصر للعنصر الأوروبي وتحتقر الجزائريين بل وتسعى إلى تشويه صورتهم لتبرير التجاوزات القانونية في حقهم وحرمانهم من أبسط حقوق المدنيين خلال فترة الحروب.

المراجع

1. Anonyme. (1912). comment organiser l'Afrique du nord (articles du tems et de la revue indigène. Thouars: imprimerie nouvelle.
2. Cavaignac, E. (1839). La Régence d'Alger, notes sur l'occupation. Paris: imprimerie de Ve Dondey-Dupré.
3. Constantinien, A. (1843). Coup d'oeil sur l'administration française dans la province de constantine. Paris: imprimerie de H.Fournier et Cie.
4. deRiancy, C. (1846). Situation religieuse de l'Algérie (mémoires de M.l'évêque démissionnaire d'Alger). Paris: typographie d'A.René.
5. Ducuing, F. (1868). études historiques: la guerre de montagne (Navarre 1834-1835 et Kabylie 1841-1847). Paris: imprimerie générale de Ch.Labure.
6. E.Couty. (1895). Du Rôle de l'armée territoriale dans le rétablissement de la sécurité en Algérie. Alger: imprimerie Torrent et Miaux.
7. Eugène Cavaignac. (1939). La Régence d'Alger, notes sur l'occupation. Paris: imprimerie de Ve Dondey-Dupré.
8. Fillias, A. (1860). Histoire de la conquête et de la colonisation de l'Algérie (1830-1860). Paris: imprimerie Dubuisson et Cie.
9. G.Dufaux. (1892). En Algérie. Lille: typographie A.Taftiu-Letort.
10. Létang, G. (1845). Résumé du système de M.le général Létang sur l'Algérie. Arras: imprimerie de Jean Degeorge.
11. M.Maréchal. (7-1-1858). rapport d'exécution du nommée Mohamed ben Moussa. Constantine: A.N.O.M F80/1662.
12. Rousset, C. (1887). les commencements d'une conquête: l'Algérie de 1830 à 1840. Paris: typographie de E.Plon Nourrit et Cie.

13. Wahl, M. (1887). *l'Algérie et l'alliance française*. Bordeaux: imprimerie G.Gounouilhou.
14. سعد الله أبو القاسم. (2007). خلاصة تاريخ الجزائر-المقاومة والتحرير- (1830-1962) (المجلد 1). بيروت، لبنان: دار الغرب الاسلامي.
15. أندري نوشي، و آخرون آخرون. (1984). *الجزائر بين الماضي والحاضر إطار نشأة الجزائر المعاصرة ومراحلها*. (رابع اسطمبولي، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
16. خوجة حمدان. (1982). *المرآة*. (محمد العربي الزبيري، المترجمون) الجزائر، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
17. دي طوكفيل ألكسيس. (2008). *نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان*. (ابراهيم صحراوي، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
18. شارل جوليان. (2008). *تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار(1827-1871)* (الإصدار الاصدار الثاني). (جمال فاطمي، و آخرون، المترجمون) الجزائر: شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.
19. هلال عمار. (2007). *المحنة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)*. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
20. كاتب كمال. (2011). *أوروبيون أهالي، ويهود بالجزائر 1830-1962 تمثيل وحقائق السكان*. (رمضان زبدي، المترجمون) الجزائر: دار المعرفة.
21. ماسبيرو أوليفي لوكور. (2007). *الاستعمار الابادة تاملات في الحرب والدولة الاستعمارية*. (نورة بوزيدة، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار الرائد للكتاب.
22. ماسبيرو فرانسوا. (2007). *سانت آرنو أو الشرف الضائع*. (مسعود حاج سعد، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار القصبية للنشر.
23. الأشرف مصطفى. (1983). *الجزائر الأمة والمجتمع*. (حنفي بن عيسى، المترجمون) الجزائر، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.